

في ندوة عن الطبقة العاملة في المناطق المحتلة أرقام والحقائق تدحض افتراءات «الجذريين»

وبعد عام 1981 جرى احياؤها، وهبت الحركة النقابية، وتفككت جمعية العمال العرب الفلسطينية في نابلس، وفي رام الله اعتقل 26 مواطناً عام 1981، وارسلا لمدة 6 أشهر إلى «الجبر» بتهمة التنظيم النقابي والاحتفال بالأول من أيار.

ان الحركة النقابية في بلادنا لها اجدادها وتاريخها وليس من المناسب، وليس من باب العصبية مطلقاً التنكر لهذا التاريخ. وعندما تلحق الجماهير بالحركة النقابية وقادتها جزأها، فهذا لا يقدم الطبقة العاملة ولا نضاليتها ولا يقدم اهداف تنظيمها وتسييرها كما يدعو الكاتب.

يخبر مؤلف الكتاب ان قيام القيادات النقابية الاحتجاجية، على حد قوله، باغلاق باب النقابات امام «تسم الطبقة العاملة الرئيسي» ونحن هنا نحمل الرد على هذا الافتراء لسجلات النقابات العمالية نفسها وبشكل رئيسي نقابة عمال المؤسسات في البيرة ورام الله التي كانت عرضة لهجوم الكاتيب. فعلا عام 1978 بلغت نسبة العمال المنضمين للنقابة من العاملين في اسرائيل 8.9 بالمئة. في عام 1979، 10.7 بالمئة. في عام 1980، 14.4 بالمئة. في عام 1981، 23.7 بالمئة. في عام 1982، 37.7 بالمئة. في عام 1983، 47.7 بالمئة. في عام 1984، 58.2 بالمئة. في عام 1985، 67.7 بالمئة. في عام 1986، 76.7 بالمئة. في عام 1987، 83.7 بالمئة. في عام 1988، 89.4 بالمئة.

ومع ذلك فان محاولة الكاتيب ان يثبت نضج العامل الذاتي لدى هؤلاء العمال عن طريق الحديث عن تطور مهاراتهم الذاتية في العمل وغير صحيح لان هذه قضية نسبية، فهم ماهرون بالنسبة للعمال في المناطق المحتلة ولكن نسب بالنسبة للعمال الاسرائيليين. واننا نتساءل هنا الم يسمح الكاتيب عن اقتصار العمل الأسود على العمال العرب في اسرائيل؟

اذن كيف يمكن للكاتب ان يصور وكان النظر الموضوعي كان في غاية النضج وان التخلّف كان في العامل الذاتي؟

لقد تضمن كتاب الجبال مجموعة اخرى من المغالطات مثل اعتباره ان بدايات الحركة النقابية كانت منذ عام 1978 او حتى الثلث عشرة سنة الاخيرة.

ان تاريخ الحركة النقابية يمتد عميقا في جذور شعبنا عبر العقود الخمسة الماضية وما يزيد، فمن المعروف ان اول منظمة للعمال الفلسطينيين تأسست عام 1925 في حيفا في فلسطين. وتطورت بحيث تأسست فيما بعد جمعية العمال العربية الفلسطينية وكذلك مؤتمر العمال العرب.

مشروع الحكم الذاتي، وانقذات كاتب ديهيد وضد مختلف مظاهر الاحتلال والضم الاخرى. لكن تركيز الكاتيب على حالة نسبة العمال المنضمين للنقابات وتحديدها بـ 7 بالمئة للثلاثين وثلاثة وعشيرة «القيادات العمالية» يكفئ عن جعل متعدد او رغبة مقصودة في الاساءة للعامل النقابي.

والسؤال هو: هل صحيح ان نسبة العمال المنضمين الى النقابات تصل الى 100 بالمئة في بلدان العالم الاخرى؟ ان ذلك ليس موجودا الا في الدول الاشتراكية وفي الزور القليل من الدول الرأسمالية. وفي الدول الغربية الاخرى تتراوح هذه النسبة بين 40 بالمئة و 70 بالمئة. واما في بلدان العالم الثالث «تتراوح بين 10-15-20 بالمئة.

وتجدر الملاحظة هنا الى ان تحديد نسبة انضمام العمال للنقابات بـ 7 بالمئة ليست ذكيفة، وهذا التحديد بحاجة للبرهان من التقني والبحث في سجلات النقابات. كما ان المقصود هنا ليس الدفاع عن «تدني» نسبة المنضمين بقدر ما هو اظهار للحقائق لا غير.

دور النقابات في ظروفنا من المبادئ الاقتصادية الاساسية في العمل النقابي، انتساب عمال المهنة الواحدة او الاكثرية الساحقة منهم للنقابة، حتى تتسنى لهم امكانية ممارسة الضغط على صاحب العمل لانتزاع مطالبهم المشروعة.

وفي حالة عدم توفر مثل هذا الوضع، فلان قدرتهم على الضغط والتأثير تقل بكثير، وحتى في ظروف قيام عدد محدود من «عمال المهنة الواحدة» في مصنع معين والطبقة برولجواجرهم من دور النقابة في هذه الحالة يكون اقل فاعلية، عنه فيما لو توجد جميع عمال المصنع حول نفس القضية. يضاهي ذلك ان الاكثرية الساحقة من مؤسساتنا الاقتصادية هي مؤسسات حرورية، وتسودها العلاقات الحرفية، والعمالية في بعض الاحيان، ولا يتجاوز عدد عمالها 5 عمال على الاطلاق.

وعليه فان نزاعات العمل الناشئة تحمل على الاغلبية بالقرن العشارية المعروفة في بلادنا من هذا المنظار وان الانتساب للنقابات لا يتم

فرضيات مسبقة وجاهزة، حاول الكاتيب كسبا «ظاهرا علميا» بالاستناد الى ارقام من الاحصائيات الاسرائيلية والصحت المحلية، نظرا لبعده الجغرافي عن مكان الحدث.

ان المقولة الرئيسية التي يحاول اثباتها «الجبال» في كتابه كما يلي «التطورات والتغييرات الموضوعية والثورية التي طرأت على وضع الطبقة العاملة خلال سنوات الاحتلال - وبالتحديد منذ عام 1978 - لم تتحول الى واقع فعلي، على صعيد رفع مستواها الطبقي بالاعتماد على وضعها الجديد وقوتها المتزايدة والاستقلال الواقع عليها، وبالتالي فانها لم تصل للدور المطلوب ان تضطلع به في النضال السياسي والمطلي العمالية، واستنهاض نضالاتها، ويخسر الكاتيب الى نتيجتين:

الاولى: مفادها ان الجسم الاساسي للطبقة العاملة في المناطق المحتلة هم اولئك العمال العاملون في اسرائيل.

والثانية: ان عدم استطاعة الطبقة العاملة ان تقوم بدورها الطبيعي الذي تهيئه لها الظروف الموضوعية يعود بشكل رئيسي لعدم اقتناع هذه الامكانيات بالعوامل الذاتية وتلق سؤولية ذلك على القوى الوطنية والنقابات والقيادات العمالية التي تخلفت عن هذه التطورات وبقيت اسيرة افكار وتقاليد قديمة، ولم تقم بتحمل مهامها في تنظيم وتوجيه وتوحيد هذه الطبقة وخاصة جسمها الرئيسي، من العمال العاملين في اسرائيل. وبالنتيجة فان هذه الحركة النقابية - والقول للكاتب - تعتبر «انتهازية ويمينية» خائفة لقضية الطبقة ويجب ايجاد «تغييرات جذرية» في قياداتها من اجل ان تتمكن من ضم كل العمال الى النقابات. وهذا هو مجمل جوهر الكتاب.

الانطلاقة الادارية للعباءة والمواسم العامة بزام الاقتصاد ضمان حرب الازمة الاقتصادية في جامعة النقابى محمود الشيخ، محمد منصور في ندوة للبحث لكتاب «الطبقة الفلسطينية في المناطق المحتلة» افتراءات

وتلفيد عليها وذلك ساء يوم 1981/1/18 واستعمل في محاضراته بالحدث عن الطبقة العاملة في المناطق المحتلة وعن الامتصاص الكبير لهذه العمال لصالحهم وبالطريق الذي يجب ان عليه الطبقة العاملة من اجل محاربة افضل لشعبنا.

ان الدور الذي تلعبه الطبقة العاملة في بلادنا قد تزايد اذ منذ الاحتلال الاسرائيلي انضم عشرات الالاف من ابناءنا الى المدن الى سوق العمل فباعوا قوة عملهم من اجل عيشهم على لفة العيش.

ان انضمامهم الى سوق العمل في هذه السنوات الثلاث الاخيرة، تطوروا كما وكيفا باع الطبقة العاملة، وتحولوا من حيث العدد الى قوة اجتماعية في بلادنا. ان الطبقة ان يراقب هذا التقدم ملحوظ في دور الطبقة الوطني والسياسي لتحقيق الرضية لشعبنا الفلسطيني في الامتياز في البحث عن نهج التنظيمية.....

ساعات تنظيم صفوف الطبقة نمت، وتمكنها من تادية دورها سات على النطاق النقابي المطلي هذه هي، او على النطاق لجنة الوطني.

انفعل ضمان حرب للحدث كتاب «الطبقة العاملة كتيبة وحركتها النقابية في القطاع» تأليف الدكتور الجبال، واستعمل حديثه

ان التالي: يساعد هذا الكتاب على فهم الطبقة العاملة في تيار الذي تضطلع له والمؤهل به 00 وما هي الآثار العملية التي تفر مثل هذا الكتاب

ان الرامة؟ ان الجبال ينطلق من

ان الجبال ينطلق من

اضراب العاملين في جامعة بيرزيت

جاءني برامكي نائب رئيس جامعة بيرزيت ان مجلس الامناء سيجتمع في وقت قريب لموضوع زيادة رواتب وتحسين اوضاع المدرسين والموظفين وقال ان الجامعة لم تسقط موضوع تحسين اوضاع العاملين فيها من حساباتها. وفي نهاية الاضراب الذي نفذ يوم الثلاثاء الماضي ارسل العاملون المضربون مذكرة لمجلس امناء الجامعة فخرجوا فيها دواعي اضرابهم.

تستذكر «اسرة اللغة العربية» في جامعة بيت لحم ما قامت به زمرة من الطلبة تحت اسم - الحركة الطلابية في فلسطين - من كتابة على الجدران والتشهير بادارة الجامعة وبعض الاساتذة وذلك في 1981/1/26

الانتخابات الادارية السنوية تجري في عدد من مؤسسات القدس

الاربعينات والخمسينات. وخلال الاسبوع الماضي جرت هذه الانتخابات في ثلاثة مواقع هي نقابة عمال وموظفي شركة كهرباء القدس، ونادي الموظفين، ونادي جبل المكبر، وشهدت اقبالا واسعا من جمهور الاعضاء المنتسبين. وقد بلغت نسبة المقترعين في الانتخابات نقابة الكهرباء 90.7 بالمئة من مجموع موظفي وعمال الشركة. واما في نادي الموظفين فقد بلغ عدد المسددين 1129 عضواً ولم تتعد نسبة المقترعين في الاقتراع 60.9 بالمئة. وفي نادي جبل المكبر وصل عدد المسددين الى 222 عضواً، وبلغت نسبة الحضور 87.6 بالمئة، وتعرض فيها يلى النتائج النهائية لهذه الانتخابات.

نقابة عمال وموظفي شركة كهرباء القدس رطبا عبد اللطيف امينا للسر، محمد السحوت سلمان عبده، فهد فليرات، خليل رواد، اسماعيل صبيح، محمود هليل، شاكور علان، عبد الرحيم عويبات وحسن نجاس.

استنطاق

استنطاق

استنطاق

الانطلاقة الادارية للعباءة والمواسم العامة بزام الاقتصاد ضمان حرب الازمة الاقتصادية في جامعة النقابى محمود الشيخ، محمد منصور في ندوة للبحث لكتاب «الطبقة الفلسطينية في المناطق المحتلة» افتراءات